المحاضرة الخامسة

المدخل التكاملي في دراسة المجتمع

مقدمة:

إذا كنا قد أشرنا إلى أهمية المنهج التجريبي ومدى ما يمكن أن يحققه من نفع في الدراسات الاجتماعية، إلا أننا نود أن ننبه إلى أن للمنهج التجريبي حدودا، فالمنهج التجريبي يقوم على عاملين هما: التحليل والتركيب، وبالتحليل يمكن تبسيط الظاهرة وتحليلها وعزل أجزائها بعضها عن بعض، وبالتركيب يمكن التأليف بين هذه العناصر من جديد للتحقق مما إذا كان التركيب يؤدى إلى وجود نفس الظاهرة التي سبق تحليلها أم لا، ولكننا نود أن نشير إلى أن الأمر مختلف بالنسبة للظواهر الاجتماعية، فليست العلاقة بين أجزاء الظاهرة الاجتماعية علاقة آلية ميكانيكية وإنما هي علاقة دينامكية، ولذلك يقول (آشبىAsbby) ليس الطريق إلى دراسة النظام الاجتماعي أن نتناوله بالتحليل لأن عملية التحليل لا تعطينا سوى عددا هائلا من الأجزاء المنفصلة أو العناصر المتفرقة التي لا يستطيع أحد أن يتنبأ بنتائج تفاعلاتها، وإذا عملنا على تجزئة هذا النظام فإننا لا نستطيع جمع شمله ثانية.

وإذا كانت النظرة الشاملة ضرورية بالنسبة للدراسات العلمية، فنحن أحوج ما نكون إليها في الدراسات الاجتماعية، وليس معنى هذا أننا ننكر قيمة التحليل وأهميته في الميدان الاجتماعي، فقد سبق أن أوضحنا أن التحليل هو سبيلنا إلى تبسيط الظاهرة وفهمها، ولكننا في حاجة إلى جانب الأسلوب التحليلي إلى إطار نرد إليه العناصر التي حللناها وإلا فقدت هذه العناصر دلالتها وأهميتها.

ومن الضروري أن يتجه الباحث الاجتماعي وجهة تكاملية، فيحاول فهم الظواهر الاجتماعية في مجالها الاجتماعي والثقافي وعلى أساس التفاعلات القائمة بينها حتى يتمكن من تكوين صورة حقيقية عن الواقع الاجتماعي بأبعاده المتعددة وعلاقاته المتشابكة وفي صورته الكلية.

أسس الدراسة المتكاملة

يستند المدخل التكاملي إلى نموذج تصوري عنصري يقوم على النظرة الكلية للمجتمع على أساس الترابط والتساند بين مختلف الظواهر والنظم الاجتماعية.

ويرى (سوروكنSorokin) أن التصور المتكامل لظواهر الحياة الاجتماعية يستند إلى مجموعة من العناصر منها ما يشير إلى طبيعة الواقع الاجتماعي، ومنها ما يرتبط بالمكونات البنائية للظواهر الاجتماعية، ومنها ما يعبر عن الصورة التي تترابط بها الظواهر الاجتماعية.

فالواقع الاجتماعي يسمو على كل من الواقع الفيزيقي والواقع العضوي الحيوي، ذلك أن الواقع الاجتماعي يحتوى على عناصر رمزية تتمثل في المعاني والقيم والمعايير، وهذه العناصر لها دلالتها الجوهرية في التفرقة بين المستويات الثلاثة من الواقع: العضوي، وما دون العضوي، وما فوق العضوي.

وافتراض وجود واقع متميز للظواهر الاجتماعية تترتب عليه نتيجتان منطقيتان هما تفسير هذه الظواهر – أساسا- بظواهر من نفس مستواها واستخدام بناء منهجي يتلاءم مع الطبيعة الخاصة للظواهر الاجتماعية في حدود المنطق العام للبحث العلمي دون الالتزام بالبناء المنهجي الذي يستخدم في العلوم الطبيعية.

أما من حيث مكونات الظواهر الاجتماعية فهي تتألف من عناصر ثلاثة رئيسية يتمثل العنصر الأول منها في المعاني والقيم والمعايير التي تفرض نفسها على الظواهر العضوية وما دونها من ظواهر، ويتمثل العنصر الثاني في مجموعة

كائنات بشرية- أفراد- يخضعون لتفاعل اجتماعي تمليه وتنظمه المعاني والقيم والمعايير، أما العنصر الثالث فيتمثل في الوسائل والأدوات المادية التي تتجسد بمقتضاها ما تحمله المعاني والقيم والمعايير من رموز وهو ما يمكن تسميته بالأساس المادي للمجتمع.

ويتحقق وجود الظواهر الاجتماعية - استنادا إلى مكوناتها- في مستويات ثلاثة: المستوى الأيديولوجي القائم في عقل الفرد والجماعة والمستوى المادي الذي يجسده كل ما يحويه الأساس المادي للمجتمع من أدوات ووسائل مادية.

ولهذا كانت هناك ثلاثة جوانب رئيسية لظواهر الحياة الاجتماعية هي : الجانب الثقافي والجانب الاجتماعي والجانب الشخصي، وهذه الجوانب الثلاثة ترتبط فيما بينها برباط عضوي وثيق ويترتب على هذا الرباط نتيجة منطقية مهمة هي أن أي نظرية تحاول وصف وتفسير ظاهرة المجتمع دون أن تأخذ في الاعتبار مكونات المجتمع وعناصر الثقافة والشخصية تعتبر نظرية قاصرة.

ومن ثم كانت أهمية النظرة الكلية إلى المجتمع، تلك النظرة التي تسند التي التصور الاجتماعي لطبيعة الإنسان وإلى ترابط الظواهر الاجتماعية فيما بينهما وارتباط هذه الظواهر ببناء المجتمع وثقافته وهي نظرة تتجنب القصور الذي يعترض النظريات الذرية التي تفتت عناصر المجتمع والثقافة والتي تعمل على تفسير ظواهر الحياة الاجتماعية بإرجاعها إلى عامل واحد فقط.

أما عن الصور التي تترابط بها الظواهر الاجتماعية فهناك صورتان أساسيتان لهذا الترابط هما: الترابط الذرى للعناصر الاجتماعية والثقافية، والترابط النسقي لهذه العناصر، أما الترابط الذرى فأساسه التجاور المكاني أو الاقتران الزماني بين هذه العناصر الاجتماعية والثقافية دون أن تقوم بينها رابطة علمية أو وظيفية أو تقوم بينها وحدة في المعنى رابطة منطقية.

أما الترابط النسقي فيتسم بارتباط العناصر بعضها ببعض بحيث يؤثر كل عنصر منها في غيره من العناصر ويوضح (هندرسون) فكرة الترابط النسقى وفقا للنموذج الموضح في الشكل التالي:-

ويتكون هذا النموذج من أربعة أجسام (أ- ب- ج - د) مثبتة في إطار بواسطة خمسة خيوط مرنة قابلة للشد (١ - ٢ -٣ -٤ -٥) وتتصل الأجسام الأربعة ببعضها بواسطة خمسة خيوط هي (٦- ٧- ٨- ٩- ١٠) فإذا حركنا الخيط رقم (٥) الذي يربط الجسم (ج) بالإطار ليصل إلى النقطة (و) مع ترك بقية الخيوط ثابتة في مكانها فما الذي يحدث.

إذا أخذنا الجسم (أ) لنرى ما يحدث له فأننا نجد أنه يتأثر بفعل الجذب الواقع عليه من الخيوط (٥- ٩) وكذلك بفعل الخيوط (٥- ٨- ١٠) وبفعل الخيوط (٥- ٨-٧ -٦) وفي كل مرة لن تتوقف عمليه الجذب عند الجسم (أ) بل سيكون هناك تأثير عكسي يأتي من الخيط (١٠) ثم ينتقل إلى الخيط رقم (٨) ثم ينتقل إلى الخيط رقم (٥)

ويستخلص هندرسون من هذا الماثل النقاط التالية :

- يتكون النسق من جملة أجزاء متميزة .
- يقوم بين هذه الأجزاء نوع من الاعتماد المتبادل بحيث أن كل جزء يؤثر في بقية الأجزاء كما يتأثر بها.
- يتألف النسق بصورته الكلية من كل هذه الأجزاء .

ولتوضيح فكرة الترابط والتشابك بين عناصر الحياة الاجتماعية نضرب المثال التالي: إذا افترضنا أنه حدث تغير فجائي في مجتمع ما نتيجة لاحتراق مصنع كان يتعيش منه جزء كبير من سكان هذا المجتمع بحيث لا يتسنى إعادة إنشائه، فإن النتيجة المباشرة لهذا التغيير هي توقف المؤسسة التي تمتلك المصنع عن العمل وتعطل العمال وبالتالي انخفاض الدخول

وقلة الطلب، وستؤدى قلة الطلب بدورها إلى انخفاض الدخول وانتشار البطالة في المشاريع الأخرى التي كانت تبيع لموظفي المصنع المحترق أو تقوم بخدمتهم.

وإذا لم تحدث تغيرات من الخارج فإن هذا المجتمع سيفقد قدرته على جذب أصحاب العمل والعمال من الخارج، بل أن أصحاب العمل والعمال الذين كانوا يعيشون فيه سيفكرون في الانتقال منه إلى أسواق أفضل، فإذا حدث ذلك ازدادت الدخول انخفاضا وقلة الطلب وتغير هيكل العمل لسكان المنطقة وانكماش الدخول معناه أيضا ارتفاع معدل الضريبة وهذا يدفع أصحاب العمل والعمال إلى مغادرة المنطقة، وبالتالي إلى مزيد من انخفاض الدخول وإلى مزيد من الارتفاع في معدل الضريبة وهكذا واختلال توزيع السكن في المنطقة سيؤدى إلى انخفاض الدخول التي تحصل عليها الضرائب كما يؤدى إلى ازدياد الحاجة للخدمات العامة ولكن السلطات المحلية تضطر إلى تقليل الخدمات العامة كإعداد المدارس للأطفال والمساكن للعجزة والنتيجة الطبيعية هي إضعاف جاذبية المجتمع المحلى في نظر أصحاب العمل والعمال.

وهكذا نرى أن كل جانب من جوانب الحياة الاجتماعية يرتبط بغيره من الجوانب ارتباطا عضويا وثيقا ولا يمكن فهمه إلا عن طرق معرفة التفاعلات القائمة بينه وبين غيره من الجوانب.

هذا ويأخذ الترابط بين الظواهر صورتين هما : الترابط السببي والترابط الوظيفي، ويترتب على وجود هذين النوعين من الترابط ضرورة ملائمة البناء المنهجي للعلوم لطبيعة الوقائع الاجتماعية ويتطلب ذلك استخدام الأساليب والإجراءات التي تعتمد على صور الترابط الذري، وكذلك الأساليب والإجراءات التي تعتمد على التصور المتكامل لعناصر الواقع الاجتماعي، وبعبارة أخرى يمكن القول بأننا إذا كنا في حاجة إلى تحليل الظواهر الاجتماعية لفهمها فإننا في الوقت ذاته في حاجة إلى إطار نرد إليه العناصر التي حللناها وإلا فقدت هذه العناصر دلالتها وأهميتها وهذا الإطار هو الذي يتفق وأبعاد الدراسة التكاملية

دراسة المجتمع وأبعاد الدراسة التكاملية

لما كان المدخل التكاملي يستند إلى نموذج تصوري عضوي نسقى ينظر إلى المجتمع كوحدة متكاملة متماسكة فإن من الضروري أن تتضمن أبعاد الدراسة جميع الوقائع الاجتماعية بجوانبها المتعددة وعلاقاتها المتشابكة وهذه الأبعاد هي :

١- البعد الايكولوجي

لكل مجتمع إقليم خاص يرتبط به ويشغل رقعة محدودة من الأرض وتحيط به ظروف بيئية وجغرافية معينة تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة فيه، وتطبعها بطابع مميز وقد تقبل العلماء الاجتماعيون هذه الحقيقة وإن كان بعضهم قد بالغ فيها أشد المبالغة فذهب إلى حد القول بنوع من الحتمية الجغرافية، فأرجع إلى البيئة الجغرافية اختلاف الأمم في القوانين والشرائع والتقاليد والعادات ومستوى الحضارة وشكل الحكومة ونظم السياسة والاقتصاد والحرب والأخلاق ودرجة تكاتف السكان وتخلخلهم ومدى ما ينعم به الشعب من حرية واستقلال أو ما يعانيه من تبعية وخضوع .

بيد أن العلماء المحدثين لم يعودوا في جملتهم يسلمون بهذه الحتمية الجغرافية الجامدة رغم اعترافهم بوجود علاقات قوية بين ظروف البيئة والحياة الاجتماعية.

ولذا فإن من الضروري عند دراسة المجتمع التعرف على الظروف الجغرافية التي تميز كل مجتمع عن غيره من المجتمعات ومدى تأثير تلك الظروف على التوزيعات السكانية والأوضاع والأحوال الاجتماعية والثقافية السائدة.

٢- البعد البشرى

الأفراد في المجتمع هم القوة المؤثرة في تطوره، ولذا فإن من الضروري الاهتمام بدراسة البناء الديموجرافي في المجتمع من حيث حجم السكان وفئات السن وتوزيع الذكور والإناث ونسب الكثافة السكانية وعلاقتها بالموارد الاقتصادية ومعدلات النمو السكاني ونسب المواليد والوفيات وحجم الهجرة الداخلية والخارجية والآثار المترتبة على هذه الهجرات والسياسات السكانية ذلك لأنه لا توجد ظاهرة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو عمرانية إلا ولها اتصال مباشر أو غير مباشر بالجانب الديموجرافي وأي تغير يحدث في البناء الديموجرافي كفيل بأن يحدث تغييرات كبيرة في التنظيم الاجتماعي القائم.

٣- البعد الاجتماعي

يتألف البعد الاجتماعي من الجماعات والعلاقات والظواهر والنظم والأنساق التي يتألف منها المجتمع.

ولذا ينبغي لتكوين صورة متكاملة عن المجتمع دراسة الجماعات القومية والسلالية والثقافية وكذلك دراسة البناء الطبقي للوقوف على طبيعة ونوعية العلاقات الاجتماعية السائد بين مختلف الجماعات والطبقات .

كما ينبغي دراسة النظم الاجتماعية الأساسية كالنظام الاقتصادي والنظام السياسي والنظام الأسرى والنظام الديني والنظام التربوي والنظام الترويحي ونظام الرعاية الاجتماعية إلى غير ذلك من نظم.

٤- البعد الثقافي

يقول (كسنجزلى ديفيز) لو أن هناك عاملا وحيدا لتفسير تفرد الإنسان وتفرد مجتمعه الإنساني وتميزه فلا شك أن هذا العامل هو الثقافة، فذكاء الإنسان وحديثه ولغته كلها أمور تحكمها الثقافة التي تقوم بتجسيد طرق التفكير والسلوك من خلال التفاعل الاجتماعي القائم على الاتصال بين مكونات المجتمع، ويذهب ديفيز إلى أبعد من ذلك بإشارته إلى أن الثقافة لا تكسب الإنسان تفرد هو تميزه فحسب بل أنها تميز المجتمع الذي يعيش فيه عن غيره من المجتمعات.

والثقافة تشتمل على الأفكار والعادات والمعتقدات والعرف والرموز وأنماط القيم وجوانب التكنولوجيا ولذا ينبغي أن تتضمن الدراسة التكاملية للمجتمع كافة الجوانب الثقافية سواء أكانت مادية أو معنوية حيث أنها توجه وتضبط سلوك الأفراد في المواقف الاجتماعية المختلفة كما أن العلاقات الاجتماعية التي هي جوهر البناء الاجتماعي عبارة عن أنماط منظمة ومتكررة من التفاعل بين الناس وهذه الأنماط تأخذ شكلها وانتظامها وتكرارها من خلال الثقافة.

٥- البعد التاريخي

الظواهر الاجتماعية كالظواهر التاريخية زمانية في أغلب الأحوال وإن كان أغلب الاجتماعيين يميلون إلى سلب الظواهر الاجتماعية صفه الزمانية إلا أنها ولا شك ترتبط ارتباطا وثيقا بوقائع المجتمع الماضية، تأثرت بها في نشأتها ونموها كما تدين إليها بوجودها الحالي.

ولذا فلابد للباحث أو الدارس من الرجوع إلى الماضي لتعقب الظواهر منذ نشأتها والوقوف على عوامل تغيرها وانتقالها من حال إلى حال.

الملخص

دعا عدد كبير من المفكرين في الشرق والغرب إلى استخدام المنهج العلمي في دراسة المجتمع، وما ينبعث فيه من ظواهر وما يحدث فيه من مشكلات، وقد سبق ابن خلدون هؤلاء العلماء جميعا إلى هذه الدعوة، فطالب في القرن الرابع عشر الميلادي بضرورة دراسة الظواهر الاجتماعية دراسة تحليلية تهدف إلى الكشف عن طبيعتها والوصول إلى القوانين التي تحكمها بعد ما كانت تدرس لمجرد وصفها أو الدعوة إليها أو بيان ما ينبغي أن تكون عليه ، ولتحقيق هذه

الغاية نصح ابن خلدون باستخدام المنهج الاستقرائي والاعتماد على الملاحظة والمقارنة في الدراسة كما أشار إلى ضرورة الاهتمام بالجوانب الدينامكية للظواهر الاجتماعية إلى جانب العناية بدراسة الجوانب الاستاتيكية.

ثم جاء بعد ابن خلدون عدد كبير من المفكرين الأوروبيين الذين قاموا بدعوات مشابهة لما قام به ابن خلدون، نذكر من بينهم فيكو في ايطاليا وأوجست كونت إميل دور كايم في فرنسا.

اهتم فيكو بفلسفة التاريخ، فدعا إلى استنباط النظريات من الحقائق التاريخية كما دعا إلى تطبيق منهج العلوم الطبيعية على دراسة الظواهر الإنسانية وباستخدام المقارنة لاستنباط القوانين وأجاز الاستدلال بما هو معروف عما هو مجهول.

ودعا كونت إلى استخدام المنهج الوضعي الذي يهدف إلى دراسة الظواهر الاجتماعية دراسة وصفية تحليلية منظمة لمعرفة ما تخضع له من قوانين، وقسم كونت ظواهر الاجتماع إلى شعبتين كما فعل ابن خلدون وسمى إحداهما الاستاتيكا الاجتماعية والأخرى الديناميكا الاجتماعية، وطالب كونت بأن تكون القاعدة المنهجية الرئيسية في الدراسة الاستاتيكية هي النظر إلى ترابط الظواهر الاجتماعية والبحث عن قوانين التضامن الاجتماعي ودعا إلى استخدام الملاحظة والتجربة والمنهج التاريخي للوصول إلى القوانين المتعلقة بالجانب الديناميكي كما نادي يجعل قانون التقدم الذي أنتهي إليه أساس للدراسة الديناميكية، وقد دعمت دعوة كونت الاتجاهات العلمية في الدراسات الاجتماعية وكان لها أثر كبير في توجيه هذه الدراسات وجهة تجريبية إمبيريقية.

- أما دور كايم فقد اهتم بتعريف الظاهرة الاجتماعية وقال أنها تتميز بخاصيتين هما القهر والموضوعية كما طالب في كتابه قواعد المنهج الاجتماعي بتطبيق المنهج الاستقرائي في الدراسات الاجتماعية ووضع قواعد خاصة بملاحظة الظواهر الاجتماعية وتفسيرها ونصح باستخدام المنهج المقارن في إقامة البراهين ومن رأيه أن طريقه التغير النسبي هي أفضل الطرق الاستقرائية في البرهنة على وجود قانون أو علاقة سببيه بين ظاهرتين اجتماعيتين ويمكن أن تكون المقارنة بين عدد كبير من الظواهر في مجتمع واحد فقط أو بين مجموعات من الظواهر في مجتمعات متجانسة أو بين ظواهر مختلفة في مجتمعات غير متجانسة.

- وفي الولايات المتحدة اتجه العلماء الاجتماعيون منذ الحرب العالمية الأولى إلى دراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية وجهة إمبيريقية وكان لدراسة (توماس وزنانيكى) عن الفلاح البولندي في أوروبا وأمريكا أثر كبير في توجيه الأنظار إلى أهمية البحوث الميدانية وفي التعريف بأهمية الوثائق الشخصية في الوقوف على التفاصيل الدقيقة للظواهر الاجتماعية.

- وقد حاول العلماء الاجتماعيون في الولايات المتحدة الكشف عن مناهج جديدة في ميدان البحث الاجتماعي والارتقاء بطرق البحث القديمة، كما التزموا حدود المنهج العلمي في دراساتهم مبتعدين عن أساليب التفكير الفلسفي كما قوموا بتقنين قواعد البحث العامة، وألفوا عددا كبيرا من المراجع التي تتناول المسائل المنهجية كتصميم البحوث واختيار العينات ومناهج البحث وأدوات جمع البيانات وما إلى ذلك من موضوعات، وممن كان لهم فضل كبير في تدعيم هذه الاتجاهات في الولايات المتحدة (لوندبرج وشابن ومورينو ودود وستوفر) وغيرهم كثيرون.

- هذا وقد كان لهذه الدعوات التي ظهرت بغير انقطاع منذ بداية القرن العشرين مطالبة بتطبيق المنهج العلمي في الدراسات الاجتماعية رد فعل عند كثير من العلماء والفلاسفة فعارضوا مبدأ تطبيق المنهج العلمي في الدراسات قائلين باستحالة دراسة الظواهر الاجتماعية بنفس الأساليب التي اتبعت في العلوم الطبيعية، وتتركز دعاواهم حول عدد من المسائل المتعلقة بتعقد المواقف الاجتماعية واستحالة إجراء التجارب في الدراسات الاجتماعية وتعذر الوصول إلى قوانين الاجتماعية، والواقع أن معظم هذه الدعاوى غير صحيحة، فالتعقيد ليس صفه جوهرية في الظواهر الاجتماعية وإنما ينسب إليها لجهل الناس بها وكذلك بالنسبة للطابع الكيفي، فالظاهرة ليست في ذاتها كيفية أو كمية، وإنما المقاييس التي تستخدمها هي التي توصف بالكيفية أو الكمية، ومن الممكن جدا التغلب على معظم الصعاب التي تعترض الباحث

الاجتماعي واستخدام التجارب المباشرة وغير المباشرة في الدراسات الاجتماعية في الوصول إلى قوانين تتميز بدقتها وصرامتها، خاصة وأن مبدأ الحتمية متوفر في الميدان الاجتماعي كما هو متوفر في الميدان الطبيعي.

- ومن ناحية أخرى فإن الموضوعية المطلقة وإن كانت عسيرة التحقيق إلى حد ما في البحوث الاجتماعية إلا أن المعارضين يبالغون في تقدير أثر العوامل الذاتية في الدراسات الاجتماعية، وهناك كثير من النظريات والقوانين الاجتماعية التي أمكن الوصول إليها والتي تقوم على أساس موضوعي سليم ولا يمكن القول مطلقا بأن أصحابها كانوا يغلبون الجانب الذاتي على الجانب الموضوعي، ومن المتوقع بعد تقدم وسائل القياس في العلوم الاجتماعية أن تختفي معظم هذه الاعتراضات، ولا يصبح لها أساس وتاريخ العلم أعظم شاهد على ذلك ففي الماضي كانت نفس هذه الاعتراضات توجه إلى العلوم الطبيعية إلا أن كثيرا من الموضوعات في العلوم الطبيعية التي لم يكن في الاستطاعة دراستها في الماضي دراسة كمية صحيحة قد أمكن إخضاعها في الوقت الحالي للبحث العلمي الدقيق.

- وفي النهاية نود أن نشير إلى أن المنهج التجريبي وأن كان ذا نفع كبير في الميدان الاجتماعي إلا أن من الواجب ألا ننظر إليه باعتباره المنهج العلمي الوحيد الذي يصلح للدراسات الاجتماعية، فالمنهج التجريبي وإن كان يساعدنا في فهم الظواهر الاجتماعية بتبسيطها وتحليلها إلا أننا في حاجة في الوقت ذاته إلى أن ننظر إلى الظواهر نظرة شاملة متكاملة ولتحقيق هذه الغاية لابد لنا من إطار نرد إليه هذه الظواهر بعد تبسيطها وهذا الإطار يكون أكثر اتفاقا مع المجال الاجتماعي الثقافي، ووسيلتنا إلى تحقيق هذه النظرة التكاملية هي الاعتماد على مناهج البحث الاجتماعي الأخرى كمنهج دراسة الحالة والمنهج التاريخي وكل ما يساعدنا على فهم الظواهر الاجتماعية في إطارها المجال الثقافي إلى جانب المنهج التجريبي.

أسئلة المحاضرة

السؤال الأول :

((يستند المدخل التكاملي إلى نموذج تصوري عضوي نسقى ينظر إلى المجتمع كوحدة متكاملة متماسكة لذا فمن الضروري أن تتضمن أبعاد الدراسة جميع الوقائع الاجتماعية بجوانبها المتعددة وعلاقاتها المتشابكة))

عددي / عدد الأبعاد التي يجب ان تتضمنها الدراسات الاجتماعية مع الشرح بالتفصيل.

إذا كانت النظرة الشاملة ضرورية بالنسبة للدراسات العلمية، فنحن أحوج ما نكون إليها في الدراسات الاجتماعية، وليس معنى هذا أننا ننكر قيمة التحليل وأهميته في الميدان الاجتماعي، فقد سبق أن أوضحنا أن التحليل هو سبيلنا إلى تبسيط الظاهرة وفهمها، ولكننا في حاجة إلى جانب الأسلوب التحليلي إلى إطار نرد إليه العناصر التي حللناها وإلا فقدت هذه العناصر دلالتها وأهميتها.

ومن الضروري أن يتجه الباحث الاجتماعي وجهة تكاملية، فيحاول فهم الظواهر الاجتماعية في مجالها الاجتماعي والثقافي وعلى أساس التفاعلات القائمة بينها حتى يتمكن من تكوين صورة حقيقية عن الواقع الاجتماعي بأبعاده المتعددة وعلاقاته المتشابكة وفي صورته الكلية.

ويستند المدخل التكاملي إلى نموذج تصوري عضوي نسقى ينظر إلى المجتمع كوحدة متكاملة متماسكة لذا فمن الضروري أن تتضمن أبعاد الدراسة جميع الوقائع الاجتماعية بجوانبها المتعددة وعلاقاتها المتشابكة وهى

١- لبعد الايكولوجي
٢- البعد البشرى
٣- البعد الاجتماعي

٤- البعد الثقافي
٥- البعد التاريخي

وسوف نتناولهم بالشرح فيما يلى

١- البعد الايكولوجي

لكل مجتمع إقليم خاص يرتبط به ويشغل رقعة محدودة من الأرض وتحيط به ظروف بيئية وجغرافية معينة تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة فيه، وتطبعها بطابع مميز وقد تقبل العلماء الاجتماعيون هذه الحقيقة وإن كان بعضهم قد بالغ فيها أشد المبالغة فذهب إلى حد القول بنوع من الحتمية الجغرافية، فأرجع إلى البيئة الجغرافية اختلاف الأمم في القوانين والشرائع والتقاليد والعادات ومستوى الحضارة وشكل الحكومة ونظم السياسة والاقتصاد والحرب والأخلاق ودرجة تكاتف السكان وتخلخلهم ومدى ما ينعم به الشعب من حرية واستقلال أو ما يعانيه من تبعية وخضوع .

بيد أن العلماء المحدثين لم يعودوا في جملتهم يسلمون بهذه الحتمية الجغرافية الجامدة رغم اعترافهم بوجود علاقات قوية بين ظروف البيئة والحياة الاجتماعية.

ولذا فإن من الضروري عند دراسة المجتمع التعرف على الظروف الجغرافية التي تميز كل مجتمع عن غيره من المجتمعات ومدى تأثير تلك الظروف على التوزيعات السكانية والأوضاع والأحوال الاجتماعية والثقافية السائدة.

٢- البعد البشرى

الأفراد في المجتمع هم القوة المؤثرة في تطوره، ولذا فإن من الضروري الاهتمام بدراسة البناء الديموجرافي في المجتمع من حيث حجم السكان وفئات السن وتوزيع الذكور والإناث ونسب الكثافة السكانية وعلاقتها بالموارد الاقتصادية ومعدلات النمو السكاني ونسب المواليد والوفيات وحجم الهجرة الداخلية والخارجية والآثار المترتبة على هذه الهجرات والسياسات السكانية ذلك لأنه لا توجد ظاهرة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو عمرانية إلا ولها اتصال مباشر أو غير مباشر بالجانب الديموجرافي وأي تغير يحدث في البناء الديموجرافي كفيل بأن يحدث تغييرات كبيرة في التنظيم الاجتماعي القائم.

٣- البعد الاجتماعي

يتألف البعد الاجتماعي من الجماعات والعلاقات والظواهر والنظم والانساق التي يتألف منها المجتمع.

ولذا ينبغي لتكوين صورة متكاملة عن المجتمع دراسة الجماعات القومية والسلالية والثقافية وكذلك دراسة البناء الطبقي للوقوف على طبيعة ونوعية العلاقات الاجتماعية السائد بين مختلف الجماعات والطبقات .

كما ينبغي دراسة النظم الاجتماعية الأساسية كالنظام الاقتصادي والنظام السياسي والنظام الأسرى والنظام الديني والنظام التربوي والنظام الترويحي ونظام الرعاية الاجتماعية إلى غير ذلك من نظم.

٤- البعد الثقافي

يقول (كسنجزلى ديفيز) لو أن هناك عاملا وحيدا لتفسير تفرد الإنسان وتفرد مجتمعه الإنساني وتميزه فلا شك أن هذا العامل هو الثقافة، فذكاء الإنسان وحديثه ولغته كلها أمور تحكمها الثقافة التي تقوم بتجسيد طرق التفكير والسلوك من خلال التفاعل الاجتماعي القائم على الاتصال بين مكونات المجتمع، ويذهب ديفيز إلى أبعد من ذلك بإشارته إلى أن الثقافة لا تكسب الإنسان تفرد هو تميزه فحسب بل أنها تميز المجتمع الذي يعيش فيه عن غيره من المجتمعات.

والثقافة تشتمل على الأفكار والعادات والمعتقدات والعرف والرموز وأنماط القيم وجوانب التكنولوجيا ولذا ينبغي أن تتضمن الدراسة التكاملية للمجتمع كافة الجوانب الثقافية سواء أكانت مادية أو معنوية حيث أنها توجه وتضبط سلوك الأفراد في المواقف الاجتماعية المختلفة كما أن العلاقات الاجتماعية التي هي جوهر البناء الاجتماعي عبارة عن أنماط منظمة ومتكررة من التفاعل بين الناس وهذه الأنماط تأخذ شكلها وانتظامها وتكرارها من خلال الثقافة.

٥- البعد التاريخي

الظواهر الاجتماعية كالظواهر التاريخية زمانية في أغلب الأحوال وإن كان أغلب الاجتماعيين يميلون إلى سلب الظواهر الاجتماعية صفه الزمانية إلا أنها ولا شك ترتبط ارتباطا وثيقا بوقائع المجتمع الماضية، تأثرت بها في نشأتها ونموها كما تدين إليها بوجودها الحالي.

ولذا فلابد للباحث أو الدارس من الرجوع إلى الماضي لتعقب الظواهر منذ نشأتها والوقوف على عوامل تغيرها وانتقالها من حال إلى حال.